

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

26/01/2016

مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين .. اختلالات تشريعية

بقلم : سعيد موقوش باحث بمركز الدراسات في الدكتوراه بكلية الحقوق بطنجة – جامعة عبد المالك السعدي

إن الغاية من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، هو تأكيد مبدأ سمو الدستور، لأن ما يحتويه الدستور من مبادئ تتعلق بالحقوق والحريات العامة، قررت لمصلحة الأفراد في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك يصبح هؤلاء الأفراد من أكثر المستفيدين من تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين، كما تسمح هذه الآلية بإشراك المواطنين بشكل غير مباشر في عملية التشريع واتخاذ القرارات العمومية.

وقد تبني دستور فاتح يوليوز 2011 الدفع بعدم دستورية القانون، بمناسبة رفع الدعاوي أمام المحاكم المغربية، كمحاولة منه لتكريس الديمقراطية الشبه مباشرة، وترسيخ مفهوم العقد الاجتماعي، وهكذا نص الفصل 133 من الدستور على أنه " تختص المحكمة الدستورية بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور"، وأما مآل هذا القانون، فقد حدده الفصل 134 من الدستور، عندما صرح بأنه "... وينسخ كل مقتضى تم التصريح بعدم دستوريته على أساس الفصل 133 من الدستور، ابتداء من التاريخ الذي حددته المحكمة الدستورية في قرارها، ولا تقبل قرارات المحكمة الدستورية أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية". وبناء عليه، فإن هناك ثلاثة أهداف يمكن تحقيقها من خلال هذه الوسيلة:

إعطاء حق جديد يمكن للمتقاضين من الدفاع عن حقوقه المضمونة دستوريا، من خلال الولوج غير المباشر للقضاء الدستوري.
تصفية النظام القانوني من مقتضيات غير دستورية، وبالتالي إشراك المواطنين بطريقة غير مباشرة في عملية التشريع.
تحقيق مبدأ سمو القاعدة الدستورية في النظام المعياري الداخلي.

وفي هذا الإطار طرحت وزارة العدل والحريات مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور، والذي جاء في تقديرنا متأخرا، بعد أربع سنوات من تطبيق دستور فاتح يوليوز 2011.

وكقراءة أولية لمسودة مشروع القانون التنظيمي الموما إليها أعلاه، يمكن رصد جملة من الاختلالات التشريعية، وذلك كالتالي:

أولا: إن مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، لم تعطي تعريفا لعبارة " الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور"، مما يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت هذه الحقوق والحريات تشمل تلك المضمنة في المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ونشر مقتضياتها بالجريدة الرسمية؟ **مع العلم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقدم بمذكرة، دعا من خلالها إلى تبني تعريف واسع للحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، باعتبار مدى هذه الحقوق والحريات على ضوء مفهوم " الكتلة الدستورية ".**

ثانيا: لم يعطي المشرع للنيابة العامة ولا لقضاة الحكم، ولا حتى للأطراف المتدخلة في الدعوى أو المدخلة فيها، إمكانية الدفع بعدم دستورية قانون، فهل إذن القواعد الدستورية ليست قواعد أمرة ومن النظام العام، التي لا يجوز مخالفتها، حتى لا نمكّن القضاة من إثارتها بشكل تلقائي؟ إذ حصرت مسودة مشروع القانون التنظيمي حق ممارسة هذا الدفع في المدعي والمدعى عليه في الدعاوي المدنية أو التجارية أو الإدارية، وكل متهم أو مطالب

بالحق المدني أو مسؤول مدني في الدعوى العمومية (المادة 2). ومن هنا ندعو إلى تبنى القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، للانفتاح والمرونة، ويتجاوز بعض نقاط ضعف القاعدة الدستورية.

ثالثا: إن تبني مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، لآلية الفحص المزدوج لقبول الدفع بعدم دستورية القوانين، يعدّ نوعا من الكبح والفرملة لأحد أهم المكتسبات الدستورية التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، فمن جهة يجب أن يتم قبول الدفع من طرف المحكمة التي أثير أمامها النزاع بموجب مقرر غير قابل للطعن (المادة 7) بعد استيفاء مجموعة من الشروط الواردة ضمن مقتضيات المادة 6، ومن جهة أخرى يجب أن ينال الدفع، بعد حصوله على تأشيرة المحكمة المثار أمام النزاع، على قبول المحكمة الدستورية، وفي حالة عدم توفر الدفع على الشروط المنصوص عليها في المادة 15، والتي هي تقريبا نفس الشروط التي سبق للمحكمة المثار أمامها النزاع أن بثت فيها، فإن المحكمة الدستورية تصرح بعدم قبول الدفع بمقتضى مقرر غير قابل للطعن (المادة 16)، وهو ما يشكل تعقيدا وتقييدا لحق دستوري، على اعتبار أن المجلس الدستوري سبق له أن بث بعدم دستورية مقتضيات المادة 121 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، والمتعلقة بكيفية تقديم العرائض، اعتبارا لتضمّنه لشرط " من شأنه الحد من ممارسة حق دستوري محوّل للجمعيات " (قرار المجلس الدستوري رقم 15/966 الصادر بتاريخ 30 يونيو 2015).

رابعا: إن يؤس عدد الموارد البشرية التي تتوفر عليها المحكمة الدستورية، من شأنه أن يعوق ممارسة حق الرقابة الشعبية على دستورية القوانين، على اعتبار أن المحكمة الدستورية غير مؤهلة في بنيتها الحالية للبث في سيّل من الدفوع بعدم دستورية القوانين، إذ حسب المادة الأولى من القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، فإن هذه الأخيرة تتألف فقط من 12 عضوا، إلى جانب الأمين العام ومحاسب، وبعض القضاة والموظفين الملحّقين بالمحكمة أو الموضوعين رهن الإشارة (المادة 46 من القانون التنظيمي المتعلق بالمحكمة الدستورية).

خامسا: عدم تحديد مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 ، بشكل دقيق، لعبارة " القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بأنه يمس بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور"، بحيث اكتفت المسودة بالتوضيح بأنه "كل مقتضى ذو طابع تشريعي" وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى قابلية بعض مراسيم التدابير، التي تتخذها الحكومة بموجب قانون الإذن (الفصل 70 من دستور 2011)، للدفع بعدم دستورتها؟

وعلى هذا الأساس، نستخلص بأن مسودة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون، أخذت بالرقابة عن طريق الدفع مع احتكار مجال الاختصاص للمحكمة الدستورية، بمعنى عدم جواز البث في دستورية القوانين من طرف المحاكم (مدنية، جنائية، تجارية، إدارية...)، وبالتالي أضحي المواطن مشاركا بصفة غير مباشرة في رسم معالم القاعدة الدستورية، كما نشير كذلك إلى المحكمة الدستورية، قبل أن تحال على أنظارها الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين، يجب أن تبث أولا في مدى مطابقة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15، لدستور فاتح يوليوز 2011.

Argentina será sede de Foro Mundial de Derechos Humanos por vez primera

Spanish.xinhuanet.com 2016-01-23 07:56:22

BUENOS AIRES, 22 ene (Xinhua) -- Argentina será sede del Foro Mundial de Derechos Humanos por primera vez en 2017, informó hoy el secretario de Derechos Humanos y Pluralismo Cultural del país, Claudio Avruj.

A través de un comunicado, el funcionario ratificó el compromiso de Argentina para realizar en el país el III Foro Mundial de Derechos Humanos, en mayo de 2017.

La presentación fue realizada en conjunto con el Centro Internacional para la Promoción de los Derechos Humanos (CIPDH) ante el Comité Organizativo Internacional del Foro Mundial de Derecho Humanos, durante una reunión en la ciudad de Porto Alegre, Brasil.

"Estamos muy orgullosos de este paso que nuestro país ha dado en materia de derechos humanos e inserción en el mundo en general", destacó Avruj, y agregó: "Esta actividad convoca entre 10.000 y 15.000 participantes de todo el mundo, teniendo un fuerte impacto en la sociedad, y es de gran importancia para la Argentina".

Participaron en la reunión, además de Avruj, el secretario de Derechos Humanos de Brasil, Rogério Sottili; el presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos de Marruecos, Drinss El Yazami; la directora del CIPDH, Adriana Arce, y miembros de FLACSO-Brasil y FLACSO-Argentina.

El Foro Mundial de Derechos Humanos tuvo hasta el momento dos ediciones.

La primera se llevó a cabo en Brasil en 2013, y la segunda en Marruecos en 2014.

Entre los objetivos del Foro se destacan "promover un espacio para el debate público a una dimensión global sobre los derechos humanos, los principales avances y desafíos centrados en el respeto a las diferencias, en la participación social, en la reducción de las desigualdades y para hacer frente a las violaciones de derechos humanos.

http://spanish.xinhuanet.com/2016-01/23/c_135037470.htm



إدريس اليزمي

2/1980

دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط في قضية الأساتذة المتدربين، حيث وجه رئيس المجلس، إدريس اليزمي، رسالة إلى رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، لطلب توضيحات ومعطيات رسمية حول التدخلات الأمنية التي عرفتتها بعض الوقفات والمسيرات الاحتجاجية التي نظمتها تنسيقية الأساتذة المتدربين ببعض المدن، وكشفت مصادر من المجلس، أن هذا الأخير بصدد إعداد تقرير حول الموضوع سيتم تضمينه في التقرير السنوي الذي ينجزه المجلس، والذي سيعرض على أنظار مجلسي البرلمان خلال الأشهر القليلة المقبلة، كما أن المجلس توصل بتقارير عن طريق المجالس الجهوية لحقوق الإنسان، لكنه طلب معطيات من الحكومة حول روايتها للأحداث من أجل تضمينها في التقرير، ومن المنتظر أن يثير منع الأساتذة من التنقل جدلاً حقوقياً.



تعنيف الأساتذة محور لقاء بين ائتلاف حقوقي ووزير العدل

عقد الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان لقاء مع وزير العدل و الحريات مصطفى الرميد بناء على طلب منه، تناول الطرفان فيه مجموعة من القضايا الحقوقية التي استأثرت- ولا تزال- باهتمام الرأي العام الوطني عامة والحقوقي خاصة.

وركز الائتلاف المكون من 22 جمعية حقوقية، حسب بلاغ له توصل "جديد بريس" بنسخة منه، على عدد من القضايا الراهنة من قبيل استخدام القوة غير المناسبة من قبل القوات الأمنية ضد الأساتذة المتدربين والتدخل العنيف ضدهم، خاصة في مركز التكوين بإتركان، حيث كان مطلب الائتلاف واضحا بعدم إسناد التحقيق في الحادث إلى الجهة المعتدية مع ضرورة ترتيب الآثار القانونية على المعتدين وعدم تكرار ما جرى، فيما أكد وزير العدل والحريات أنه لم يتوصل بأي شكاية في الموضوع.

الائتلاف ناقش أيضا ما سماه استمرار الاعتداء على الحق في التظاهر والاحتجاج السلميين، وعدم الإفصاح على تقارير لجن التحقيق المعلنة من طرف الدولة في مجموعة من القضايا والأحداث، كما ندد بالتضييق على المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وعلى أنشطة الجمعيات خاصة الحقوقية منها.

من جهة أخرى، ناقش الطرفان إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة والإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وما تسببه من إحراج للدولة وللمتقاضين، حيث كان اللقاء فرصة للإعلان عن مشاركة وزارة العدل والحريات في المناظرة الوطنية التي سينظمها الائتلاف في الموضوع.

وحسب المصدر ذاته، توقف الوفد الممثل للائتلاف عند الموقف المتخذ بشأن اختيار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاحتضان الآلية المستقلة للوقاية من التعذيب، في غياب استشارة مكونات الحركة الحقوقية الوطنية، فيما تقدم الرميد-حسب المصدر ذاته- بشرح وجهة نظر وزارة العدل والحريات بخصوص مختلف القضايا المطروحة، مبدئا تفاعله الإيجابي مع مقترح الائتلاف الرامي إلى إرساء آلية مؤسساتية للحوار المنتظم بين الوزارة والائتلاف، حول كل القضايا المختلفة بمقاربة حقوقية تشاركية.

<http://www.jadidpresse.com/%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AD%D9%82/>

تشكيطو يطالب من العماري الكشف عن مآل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة

الكاتب: رشيد لمسلمفي: 25 يناير 2016 - 16:00 القسم: الأبرز, سياسة لا يوجد تعليقات Print البريد الالكتروني

رغم أن هيئة الانصاف والمصالحة خرجت بتقرير شامل وعالجت الألاف من الملفات لأشخاص ضحايا الاعتقال التعسفي وضحايا سنوات ” الرصاص ”، إلا ان العديد من الملفات ما زالت عالقت لدى المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي كلف بتنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة مع الجهات الحكومية.

وهذا، ما جعل البرلماني الاستقلالي عادل تشكيطو يوجه سؤالاً كتابيا الى وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني عبد العزيز العماري مطالبا إياه بالكشف عن مآل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة التي قطعت مع سنوات الرصاص.

واكد تشكيطو، ان العديد من الاشخاص ضحايا سنوات الرصاص والتي كلفت بها هيئة الراحل ادريس بن زكري، لم يتوصلوا بتعويضاتهم، في حين لم يتم إنجاز العديد من التوصيات الخاصة بحفظ الذاكرة وتحويل بعض المعتقلات الى مآثر تاريخية...

<http://www.aljarida24.ma/p/politique/124891/>

<https://hamrinnews.net/marokkonews/430.html>

البام يستعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل صياغة قوانين إنتخابية على مقاسه

الكاتب: منى الصنهاجي 25 يناير 2016

إيعاز من البام

في خطوة غريبة، قفز المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى واجهة الحديث عن القوانين الانتخابية، بإيعاز من حزب الأصالة والمعاصرة، حيث نظم ندوة بمجلس المستشارين، قدم من خلالها مقترحات وتوصيات أبرزها إعادة التقطيع الانتخابي وإعادة طرح القوانين الانتخابية للنقاش.

وقد خلص لقاء المجلس الوطني المنظم بتاريخ 19 و20 من يناير الجاري إلى: "التفكير في تجميع عدد من الأقاليم من أجل الرفع من عدد مقاعد الدائرة الانتخابية وذلك لتقوية الطابع التمثيلي النسبي للعملية الانتخابي وتصحيح تفاوتات التقطيع مع الحرص على ألا يتجاوز فارق التمثيلية نسبة معينة وإعطاء نوع من التمييز الجغرافي الإيجابي لفائدة المناطق ضعيفة الكثافة السكانية والمناطق صعبة الولوج".

حصاد... والتقطيع الانتخابي.

بتاريخ 24 نونبر، أكد محمد حصاد، وزير الداخلية، عدم وجود تقطيع انتخابي، جديد، قبل الانتخابات التشريعية ل2016، وذلك في جواب له، على سؤال شفهي، بمجلس النواب.

وقال حصاد في معرض جوابه، أن "تقطيع 22 دائرة انتخابية، في المغرب، خضع للمراجعة والمناقشة من طرف جميع الأحزاب السياسية، في البرلمان، دون أن يكون تحفظا على عموم التقطيع الترابي للدوائر الانتخابية"، ودعا إلى وضع هذا الملف "بين قوسين" حتى تنتهي السنة الانتخابية المقبلة، لأن من شأن إثارة هذا الموضوع حاليا أن يؤدي إلى تفاوت في المواقف بين الأحزاب.

معركة البام... يقودها وكلاء

لا يخفي حزب الأصالة والمعاصرة رهانه على الانتخابات التشريعية المقبلة، للنزول بثقله على النتائج مهما كلف الثمن، وحتى يتم ذلك، يقوم الحزب بتوكيل أطراف أخرى لخوض معارك بشكل غير مباشر.

فبعد خضوع القوانين الانتخابية لتشاركية واسعة شملت جميع الأطياف السياسية، وتم التصويت عليها، دون أن تتعرض للنقد اللاذع المألوف عادة، يقوم حزب الأصالة والمعاصرة بإعادة طرح الموضوع، لكن بتوكيل مؤسسات ومنابر إعلامية.

الطلعات التي ستم بعد الندوة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستليها تصريحات ندير المومني، ذي الصلة المباشرة مع حزب "البام"، وهو يقول: "تنص على أن يكون مفتاح التمثيل مرتبطا بعدد السكان في كل دائرة انتخابية، وليس بعدد الناخبين، فضلا عن إعطاء "تميز إيجابي"، لبعض المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة والمناطق صعبة الولوج".

الموضوع سيتحول إلى مادة أساسية على قناة ميدي 1 تي في التي ستستضيف في برنامجها بالفرنسية “60 دقيقة للفهم”، ندير المومني، ليتحدث عن التغيير الممكن في التشريعات الانتخابية، ويتحدث عن وجود إشكاليات حقيقية تحتاج حلولاً تشريعية.

طبخة جديدة... أم معلومة طائشة

بتاريخ 13 يناير 2016 خرجت جريدة “الأخبار” بخبر استباقي، قالت فيه: “إنه من المرجح أن يحتضن القصر الملكي بالدار البيضاء أبرز أول الأنشطة الملكية الرسمية خلال العام الجديد، والتي تتوزع أجندتها ما بين تعيين عمال جدد واستقبال عدد من السفراء الأجانب”.

فكيف يمكن أن يستقبل الملك عمالاً جدد إذا لم يتم إحداث عمليات جديدة؟

وإذا كان وزير الداخلية قد أكد أن لا مراجعة للتقطيع الانتخابي قبل انتخابات 2016، وكانت القوانين الانتخابية قد خضعت للتشاور المطلوب، فما الذي يدفع حزب الأصالة والمعاصرة إلى دفع مؤسسة دستورية ومنابر إعلامية عمومية و”مستقلة” لخوض معركة التقطيع الانتخابي؟

<http://www.khabarpress.com/253303-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86.html>

جدل خدمات البيوت يعود من جديد ومطالب برفع سن العمل لـ18

عادت الهيئات للدنية للمطالبة من جديد بتعديل قانون العمال المنزليين ورفع سن التشغيل إلى 18 سنة، في حين ينتظر أن يبت مجلس النواب وبصوت على مشروع قانون رقم 19.12 للتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين يوم الأربعاء 27 يناير 2016، وسط مطالب عدد من الهيئات للدنية الحقوقية باعتماد تغييرات تتلاءم مع طبيعة فئة العاملات بالبيوت.

وقالت فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة إن مشروع قانون العمال المنزليين لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية عاملات البيوت، معتبرة أن تلك الفئة تدمج مع فئة السائقين والبستانيين، على اعتبار أن الأولى تتكون أساساً من النساء في حين الثانية غالباً ما يكون أصابها رجال.

وأضافت الجمعية في بيان لها أن "مشروع القانون يسمح بتشغيل الطفلات القاصرات ويبقي على ظاهرة "خدمات البيوت"، عكس ما طالبت به الهيئات الحقوقية، معتبرة أنه لا يراعي كون "عمل الطفلات القاصرات من بقايا أشكال العبودية وهو مرتبط بالجنس وبالوضعية الدونية للمرأة، وبالتالي يعتبر عنف مرتبط بالنوع"، حسب رأيها.

وتطالب الجمعيات الحقوقية والنسائية بمنع تشغيل الطفلات أقل من 18 سنة، بهدف وضع حد لظاهرة خدمات البيوت وحماية الفتيات القاصرات من شغل لا تتوفر فيه شروط العمل اللائق، ولضمان حق الفتيات في التعليم وفي التكوين.

وتناشد الهيئات النواب بإدخال تعديلات على المشروع بما فيه رفع السن إلى 18 سنة انسجاماً مع أحكام الدستور ومع التزامات المغرب الدولية فيما يخص حماية حقوق الطفل، حسب رأيها.

وكانت فرق الأغلبية الحكومية قدمت آخر تعديلاتها بمجلس النواب بالإجماع، يوم الخميس 21 يناير 2016، لجنة القطاعات الاجتماعية، وأقرت التعديلات الجديدة، منع تشغيل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة كعمال منزليين، ومعاقبة كل من يخالف ذلك.

وشددت فرق الأغلبية، على شروط تشغيل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، حيث أكدت على وجوب الحصول على إذن مكتوب مصادق على صحة إمضائه، من طرف أولياء أمورهم يسمح لهم بتوقيع عقد الشغل المتعلق بهم، والذي "يجب أن يتضمن فترة خاصة بالتكوين والتأهيل لا تقل مدتها عن سنتين".

واقترحت الفرق، أن "يُعرض العمال المنزليون المترابحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة على فحص طبي كل ستة أشهر على نفقة المُشغّل"، وأن "تخضع البيوت التي بها عمال منزليون تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة لإفتحاص دوري من طرف الوزارة الوصية عن طريق مُساعدة اجتماعية".

ونصت الأغلبية حسب نص التعديلات المقدمة على منع تشغيل العمال المنزليين المترابحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة ليلاً، وتشغيلهم في الأماكن المرتفعة غير الآمنة، وحمل الأجسام الثقيلة، واستعمال التجهيزات والأدوات والمواد التي تشكل خطراً على صحتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية.



وتجدر الإشارة أن مشروع هذا القانون يحدد 16 سنة كسن أدنى لولوج العمل المنزلي، وهو ما يتنافى مع المرجعيات الحقوقية الدولية والتزامات المغرب خصوصا الاتفاقيات 138 و 182 لمنظمة العمل الدولية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وآراء اللؤسستين الدستوريتين للجلس الوطني لحقوق الإنسان وللجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا منظمة اليونيسيف ووكالة الأمم المتحدة المكلفة برصد ظروف تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ومطالب هيئات المجتمع المدني خصوصا العاملة في مجال حماية الطفل.

من جانبه جدد "الائتلاف الجمعي من أجل حظر تشغيل الخادومات القاصرات" أعضاء الغرفة الأولى بوضع تعديل يحدد 18 سنة كسن أدنى للعمل المنزلي مساهمة من هذه المؤسسة التشريعية في القضاء على تشغيل الفتيات القاصرات بالبيوت باعتبار هذا الصنف من الأشغال يدخل ضمن الأعمال الشاقة المحظورة من طرف منظمة العمل الدولية.

ودعا الائتلاف إلى وضع وتفعيل سياسة مندمجة ومتعددة القطاعات لحماية الطفل من كافة أشكال الحرمان من الحقوق ومن الممارسات التي تمس به، وإعطاء طابع إجرامي لاستغلال الأطفال في العمل المنزلي وتفعيل الأدوات والوسائل الناجعة للتطبيق، بما في ذلك حالة التلبس.

كما طالب الائتلاف بتوفير الأحكام والأدوات والموارد البشرية والمعدات لانتشال "الخادومات القاصرات" من البيوت، وإعادة تأهيلهن جسديا ونفسيا وإعادة إدماجهن في الأسرة والمدرسة، وتنظيم حملات لتوعية وتحسيس العائلات والوسطاء، بشكل رئيسي، وكذا جميع الساكنة لتعزيز حقوق الطفل وتسليط الضوء على مخاطر تشغيل القاصرين في العمل المنزلي.

سجن تزامامارت.. الجرح الذي لن يندمل

إن يعيش المرء في قطعة أرض لا تتجاوز مساحتها بضع أمتار، ولدة عشرين سنة الأمر لا يصدق أن يعود الشخص ذاته إلى ذاك المكان الذي طمرت فيه أحلامه، وأن يقف داخل الزنزانة المرهقة في زمن غير بعيد بالرقم 10، فالأمر صعب لا يحسه غير ذاك الشخص نفسه، أحمد المرزوقي، المعتقل السابق في سجن تزامامارت الشهير قرر أن يفتح كتاب حياته "آخر ساعة".

المسبق لما سيسفر عنه التحكيم، إن شرا أو خيرا، هذا مع رفض إشراك المنظمات الحقوقية ومحامي المعتقلين في إيجاد الحل العادل لل ملف. وكذا عدم الكشف على المعايير التي اعتمدت لتحديد التعويض، بمعنى أن الدولة كانت في هذه التأزلة هي الخضم والحكم". وصلت مبالغ التعويض التي حصل عليها المعتقلون السابقون لسجن تزامامارت في المعدل مليونين ونصف من الدراهم، "صرفها المستفيدون في التأهيل، بحيث أن أغلبهم كانوا عزابا، وفي شراء منزل، وفي التطبيب، معظمهم خضع لعمليات جراحية عدة وفي تسديد الديون". لكن سنة 2001 تم توقيف المعاش الشهري. سنة 2005، أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة ووضع الراحل بنزكري على رأسها، هذا الأخير الذي وعدهم خيرا، كما يسرد المرزوقي، وطلب منهم أن يتعاونوا معه بتوفير جميع المعلومات والأخبار مع إتقان عائلات الضحايا بتوك الرفات في

بتلقوا أبدا أي تعويض، ويقفوا عالة على أسرهم التي تتحدر معظمها من الطبقة الفقيرة، وفي شهر فبراير من تلك السنة، اتصل بنا عمر عزيمان أول وزير لحقوق الإنسان في المغرب، وأخبرهم بأن الملك الراحل أمره بصرف مبلغ 5000 درهم شهريا لهم كمعاش مؤقت إلى حين تشكيل لجنة مختلطة من المدنيين والعسكريين ستكون مهمتها إيجاد تسوية عادلة وشاملة للفهم في أفق شهرين من الزمن، غير أن اللجنة لم تتشكل، بل رحل عزيمان وعوضه محمد زيان الذي قلب للضحايا ظهر المحن، بعدما تنكر لما وعد به سابقه جملة وتفصيلا. وبقي الأمر على هذا الحال إلى سنة 2000، حيث شكلت بأمر من الدوائر العليا هيئة سميت بـ"لجنة التعويض المستقلة"، كلفت بتعويض الضحايا على ما لحقهم من تعذيب في المعتقل، ولكن الشيء المجحف في القضية، هو أنهم أرغموا على التوقيع على وثيقة تشهد فيها على أنفسهم بالقبول

عد مرور 24 سنة، مازال المعتقلون السابقون لسجن تزامامارت، يرون أن الدولة لم تنصفهم الإنصاف المستحق.

تزامامارت.. رحلة العودة

سنة 2000، قرر المرزوقي أن يرافق الراحل الرئيس بن زكري، رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للاحقا، في أول رحلة لهم إلى سجن تزامامارت، بعد مرور تسع سنوات على مغادرة المعتقل، في الطريق، ارتعدت فرائض الرجل الذي يشد الرحال إلى ما يسميه قبر دفن فيه حيا، عاد ليرى روحه الميتة والترحم عليها، "وقفت داخل مربع الزنزانة الذي عشت فيها طيلة مدة سجنتي، وجدتها قد هدمت، لكن صورتها مازالت ماثلة بين عيني، أتساءل مع نفسي عندما أرى المربع الصغير الذي أقف عليه، هنا مكثت طيلة هذه الـ 10"، يقول المرزوقي، حديث المرزوقي لم يدخل من التفاصيل الكثيرة، تفاصيل تأتي على شكل تنهدات يرفرف بها بين الكلمة والأخرى، فالرجل بروي قصته لمكان دخله يافعا، ابن الرابع والعشرين بالكاد، وخرج منه رجلا يبلغ من العمر الرابع والأربعين. سرقت ثلاثينيات الرجل المميزة وعاش فترتي الطفولة والشيوخة فقط.

الملف المطالب.. توصيات مع وقف التنفيذ

بعد مرور 24 سنة، مازال المعتقلون السابقون لسجن تزامامارت، يرون أن الدولة لم تنصفهم الإنصاف المستحق، يحكي المرزوقي أنهم كانوا لا يطالبون بـ"أكثر من تغطية صحية شاملة وسكن لائق ومعاش معقول يواجهون به متطلبات الحياة، فنذ خروجهم سنة 1991 إلى غاية 1994، لم

رجاء غرب

تنفق أنها ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها أشهر سجناء تزامامارت على سجن حركت قضيته المغرب والعالم بأسره، لكن حديث المرزوقي اليوم سيكون عن تفاصيل رحلة العودة، رحلة، قادها بعد سنين من مغادرته المعتقل، رحلة الرجوع إلى سجن الموت. أحمد المرزوقي، صاحب مذكرات الزنزانة رقم 10، والسجين السابق في معتقل تزامامارت، دخل السجن بعد اتهامه بالمشاركة في محاولة الانقلاب على الملك الراحل الحسن الثاني. القصة الشهيرة تعود تفاصيل حكايتها إلى سنة 1971، حين وجد المرزوقي نفسه متورطا رفقة عشرات الضباط في المحاولة الانقلابية التي قادها الكولونيل محمد عبايو في عيد الملك الراحل في مدينة الصخيرات. قضى المرزوقي عشرين سنة داخل معتقل تزامامارت، في حين أن الحكم الذي أصدرته في حقه المحكمة لم يتجاوز الخمس سنوات.

إن جرح تزامامارت مازال غائرا في حياة المرزوقي ورفاقه.

أحمد المرزوقي، صاحب مذكرات الزنزانة رقم 10، والسجين السابق في معتقل تزامامارت.



أصل، الهروب من السجن ثم رشوة الحراس

الخروج من المعتقل كان ثمنه غالبا على المعتقلين، "أقننا بعد سنين أن نقوم بإرشاء الحراس والاتصال بعائلاتهم عن طريقهم، لإخراج معاناتنا إلى خارج أسوار السجن، رغم أن السلطات المغربية كانت تنفي نفيا قاطعا وجود سجن اسمه تزامامارت في مثل هذه الممارسات، إلا أن اصبح السجناء يتساقطون واحد تلو الآخر، كما أنكل الأحزاب المغربية نفذت بينها من قضية سجن تزامامارت، ومنظمة العفو الدولية لم تصدق أن هناك مثل هذه الممارسات في سجن على سطح المعمور، وطلبت رسالة أخرى من المساجين، أستطعنا إخراجها بعد مرور ست سنوات، في نهاية المطاف خرج الخبر وتزامن ذلك مع انهيار جدار برلين واصبح الغرب يلعب بورقة حقوق الإنسان، حينها وضع المغرب امام الواقع، وقرر الإفراج عن سجناء تزامامارت مرت 24 سنة على خروج أحمد المرزوقي من معتقل تزامامارت، حكاية سجن مثل خرقة سافرا لحقوق الإنسان على مدى تاريخ المغرب، خرقة قائما بشهادة هيئات حقوقية وطنية وبولية. خرج المرزوقي ورفاقه وطرقوا جميع الأبواب لرد الاعتبار لنوات أرهقها نال سوط السجن، المرزوقي، ساكن الزنزانة رقم 10، أنهى حديثه برفضة القاطع المتاجرة بماضيه داخل السجن، ومؤكدا أنه رغم مرارة سنوات السجن الوطن اتسع له بعد أن ضافت به محارب تزامامارت. ●



مدافنهم، مؤكدا لهم أن ملفهم سيحظى بحل فوري وعادل سيما وأنه يمثل قمة الانتهاكات الجسيمة التي عرفها المغرب في عهد سنوات الرصاص.

حديث المرزوقي، يؤكد أن الأمور في عهد الراحل بنزكري أخذت منحى آخر، إذ انتهت الهيئة بإصدار توصياتها لكنها سوت ملف المعتقلين المدنيين دون أن تلتفت لملف العسكريين. خلف خرزني بنزكري، الذي يقول المتحدث أن الأمور ازدادت في عهده سوءا بعدما تم تطبيق مطلب التغطية الصحية الهزيلة فقط على غير ما كان الضحايا ينتظرون، وبعد قدوم اليازمي والصببار، وعدهم بالتواصل والحوار المستمرين. وانتهى الاتفاق بينهم على استرجاع الـ5000 درهم مع الاستفادة من مائوتية، استفاد منها معتقلان سابقان يسكتان في مكتاس من دون الجميع، ليبلغ الحيف أوجه حين وضع المحكومون في قضايا أخرى مع التزمماتيين على قدم المساواة، فاستوى بذلك من قضى في السجن سنة واحدة مع من قضى فيه

عشرين سنة. إن جرح تزمماتيين مازال غائرا في حياة المرزوقي ورفاقه، وكيف لا؟ يقول الرجل: "ونحن في تزممات لم تكن نتعلم سوى كيف نموت، إذ كنا محرومين من أبسط حقوق الحيوانات فخرجنا إلى الحياة مياكل عظيمة جاهلة متخلفة محطمة، بينما أصداؤنا المدنون استفادوا من الدراسة والتعلم وخرجوا من السجن مدججين بشواهد ودبلومات واجهوا بها صعاب الحياة.

الخروج من
المعتقل
كان ثمنه
غاليا على
المعتقلين.

تزممات.. محاولة ترميم الذاكرة

تأهيل سجن تزممات كان من ضمن اولويات الملف المطلي الذي قدمته جمعية قداماء سجن تزممات، التي كان يقراسها احمد المرزوقي، "تريد رد الاعتبار للمكان الذي طاله القمع وللزنائين التي عذب فيها المساجين، تريد إعادة الاعتبار لقرية تزممات النيسة التي عانت من حصار شديد دام قرابة عشرين سنة، حيث كان الداخل إليها والخارج منها يحتاجان إلى إذن مسبق، مع التفتيش والتأكد من الهوية، حتى المرأة الحامل كانت تحتاج إضاء مدير السجن لكي تخرج للولادة". يقول المرزوقي الحصار الذي ضرب على المنطقة التي يوجد فيها سجن تزممات جعل منها مكان مهجورا، اسام وعود ضريتها منظمات دولية بإعادة تأهيل القرية، قبل إنه سيكون في المكان طريق معبد ومدريسة ومستوصف ونادي نسوي، لكن لاشيء تحقق حسب المرزوقي، فلا يخفى على كل زائر للمنطقة وجود المقبرة التي رحبت أرضها برفات المساجين الذين قضوا نحيم داخل أسوار المعتقل. المقبرة التي دفن فيها المساجين الذين لقوا حتفهم داخل السجن تزممات، ومازالت جنتهم تحت التراب دون تحديد الهوية، تلك التي دعت لها هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن التراخي الذي جاء من عائلات نوي الحقوق حال دون تطبيق هذه التوصيات. يقول المرزوقي أن هيئات الإنصاف والمصالحة طلبت من جمعية معتقلي تزممات الضغط على أسر الضحايا لترك رفات أهاليهم في

كجم، إن شرا
راك المنظمات
ن في إشعاد



تزامامارت.. محاولة ترميم الذاكرة

تاهيل سجن تزامامارت كان من ضمن اولويات الملف المطلي الذي قدمته جمعية قدمات سجن تزامامارت، التي كان يرأسها احمد المرزوقي، "تريد رد الاعتبار للمكان الذي طاله القمع والزناتين التي عذب فيها المساجين، تريد إعادة الاعتبار لقرية تزامامارت النيسة التي عانت من حصار شديد دام قرابة عشرين سنة، حيث كان الداخل إليها والخارج منها يحتاجان إلى إذن مسبق، مع التفتيش والتأكد من الهوية، حتى المرأة الحامل كانت تحتاج إمضاء مدير السجن لكي تخرج للولادة"، يقول المرزوقي. الحصار الذي ضرب على المنطقة التي يوجد فيها سجن تزامامارت جعل منها مكان مهجورا، امام وعود ضريبتها منظمات دولية بإعادة تاهيل القرية، قول إنه سيكون في المكان طريق معبد ومدرسية ومستوصف وثاني نسوي، لكن لاشيء تحقق حسب المرزوقي. فلا يخفى على كل زائر للمنطقة وجود المقبرة التي رحبت أرضها برفات المساجين الذين قضوا تحميم داخل أسوار المعتقل، المقبرة التي دفن فيها المساجين الذين لقوا حتفهم داخل السجن تزامامارت، ومازالت جثثهم تحت التراب دون تحديد الهوية، تلك التي دعت لها هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن الفراخي الذي جاء من عائلات نوي الحقوق حال دون تطبيق هذه التوصيات. يقول المرزوقي أن هيئات الإنصاف والمصالحة طلبت من جمعية معتقلي تزامامارت الضغط على أسر الضحايا لتترك رفات اهلهم في مقبرة تزامامارت، بدعوة حفظ الذاكرة، وأن المكان يسجل إلى محج الزوار، لكن لا شيء تحقق. يقول المرزوقي أن هناك إرادة مبيتة حول ترك المكان على الحال الذي هو عليه الآن، وكل ما قيل من توصيات كان حبرا على ورق فقط. توالى رحلات المرزوقي إلى معتقل تزامامارت، والصورة الوحيدة الجائمة بين عينيه، عشرون سنة قضاها بين أربعة جدران ينتظر ساعة الفرج. زار المكان رفقة المنظمة الطبية لإعادة تاهيل ضحايا القمع والاختفاء القسري، كان الهدف الأساسي من كل هذه الزيارات لفت النظر إلى الملف المطلي لمعتقلي تزامامارت. النتيجة، الحال كما هو عليه، المكان مهمش ومنسي والوعود لم يتحقق منها واحدا.

سجن تزامامارت مازالت تكرياته عاقلة في ذاكرة المرزوقي، شأنه شأن باقي المعتقلين، فالأغلبية من المحكومين اصدرت في حقهم المحكمة حكما بثلاث سنوات، هذه المدة التي تحولت إلى عشرين سنة. يحكي المرزوقي أن المعاناة لم تكن كاملة في عدد السنين، وإنما في الظروف الجهنمية التي خضع لها المساجين. "الإنسان جرد من آدميته. كنا في عزلة عن العالم الخارجي وفي عزلة عن بعضنا البعض، كل كان في زبانتته المنفردة، لم نر الشمس طيلة هذه المدة، لا نستفيد لا من طبيب ولا من البسة، خمس سنوات ونحن نفرش جلد البهائم، في هذه الفترة ثيابنا مرقت ولم يعد لدينا ما نستر به عورتنا"، يكمل المرزوقي حديثه.

الظروف التي قضاها سجناء تزامامارت داخل السجن، نسبت في جنون الكثير من المعتقلين الذين فلقوا صوابهم، ومنهم من حاول الانتحار، الحالة الوحيدة التي نجحت هي للمعتقل الراحل ميمون الماكوري الذي قام بسنق نفسه. "كنا نعيش ثمانية أشهر في الصفيح وأربعة أشهر المتبقية في حر جهنم بسبب ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، كنا نعذب بالبرد وبالحرارة، بالإضافة إلى التجويع، كان لنا كل الحق في أن نغلق أفواهنا فقط والتحمل، في هذه الظروف التي كانت فيها السلبية تحوم من جميع الجهات، لم نجد الظروف المواتية للعيش، كان امامنا خياران، الأول الاستسلام وانتظار الموت، أما الثاني فهو الرضا القاطع لظروف السجن حالتها يقع الجنون. ●

Dakhla: Des aides humanitaires remises aux Subsahariens en situation de précarité

En application des Hautes orientations Royales, qui soulignent la nécessité de respecter les droits des immigrés et de leur réserver un traitement sans discrimination à l'instar de l'ensemble des citoyens marocains, une opération de remise d'aides humanitaires au profit d'immigrés et de réfugiés subsahariens en situation de précarité a été organisée, samedi, au siège du Croissant-Rouge marocain à Dakhla.

Cette opération humanitaire, qui cible les immigrés et les réfugiés subsahariens en situation de précarité représente la consécration du capital humanitaire séculaire du Royaume, un pays connu pour son hospitalité et sa civilisation imprégnée des valeurs de tolérance, d'ouverture et d'interaction avec les différentes civilisations et religions, a assuré le président du bureau du Croissant-Rouge marocain à Oued Eddahab, El Mami Ahmed Ibrahim.

Dans une déclaration à la MAP, M. El Mami a relevé que cette initiative, initiée par le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, en collaboration avec le Croissant-Rouge marocain, en application des Hautes orientations Royales, s'inscrit dans la politique gouvernementale en matière d'intégration des immigrés au sein de la société marocaine, étant donné que l'immigré joue un rôle positif dans l'enrichissement de la communauté d'accueil et apporte son lot au processus de développement, tant pour le pays d'accueil que pour son pays d'origine.

La première phase de cette opération, dont le coup d'envoi a été donné par le wali de la région Dakhla-Oued Eddahab, gouverneur de la province de Oued Eddahab, Lamine Benomar, accompagné des présidents des conseils élus, des chefs des services militaires et extérieurs et du président de la **Commission régionale des droits de l'Homme à Dakhla-Ousserd**, a porté sur la remise de denrées alimentaires au profit de plus de 100 immigrés africains subsahariens, tandis que 150 autres immigrés devront bénéficier d'aides similaires lors de la seconde phase.



Point
de
vue

MRE et législatives 2016

Les dessous du vote

électronique ou par... téléphone!

1,3 / 17870

Par **Abdelkrim Belguendouz***

L'option du vote électronique pour les MRE aux élections législatives 2016 refait surface avec insistance, moyennant le recours à des espaces symboliques emblématiques, l'appel à certains profils d'expertise "indépendants" et la mobilisation particulière de certains médias. L'opportunité a

été l'organisation les 19 et 20 janvier 2016 à la Chambre des Conseillers par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et en partenariat avec la Fondation Internationale pour les systèmes électoraux (IFES) basée à Washington, d'un séminaire international sur le thème suivant : "Pour une législation électorale à la hauteur des exigences constitutionnelles et des engagements conventionnels du Maroc ».

» Page 3

Point
de
vue

MRE et législatives 2016

Les dessous du vote électronique ou par... téléphone!

1,3,17,870

correspondance (vers le Maroc) : « le faible recours aux groupes parlementaires, selon des témoignages tanches du parti. Tout comme au plan organisationnel, une commission fonctionnelle permanente chargée des MRE doit figurer au niveau de chaque région du parti (article 19 du projet de statut), ainsi qu'au niveau du conseil national (parlement du parti) selon l'article 33 du projet de statut. Dans cet esprit, quelque 116 délégués MRE provenant de pays où le parti est structuré (France, Italie, Allemagne, Belgique, Pays-Bas, Espagne, Tunisie, USA, pays scandinaves), participent aux travaux de ce congrès national.

»»»

Horizon électoral 2016

Ont pris part à ce séminaire (auquel il n'était pas possible d'assister), une trentaine d'experts nationaux et internationaux du Maroc, du Canada et des États Unis d'Amérique. Selon la note de présentation, l'objectif consistait notamment à définir pour le Maroc, les principaux amendements à proposer au cadre législatif et réglementaire des élections, dans la perspective d'une législation nationale inclusive, basée sur les droits de l'Homme et conforme aux engagements constitutionnels du Maroc. Parmi les sous-thèmes figure l'accès du droit de vote à certaines catégories, tels les personnes en handicap, les prisonniers, les Marocains résidant à l'étranger.

Dans le cadre de la réflexion sur les moyens d'élargir l'accès au droit de vote et au vu du programme, un exposé de 25 minutes (25) a été affecté à Claude Rioux, expert international nord-américain de l'IFES sur le thème : "Droit de vote de nos citoyennes et des citoyens marocains résidant à l'étranger". Selon la presse, il s'agissait essentiellement d'un plaidoyer pour l'institution pour les MRE du vote électronique durant les toutes prochaines échéances électorales.

Précisons d'emblée que si les MRE revendiquent encore l'effectivité du droit de vote pour les élections législatives, ce n'est pas comme le dit la note de présentation du séminaire, parce que cette catégorie "rencontre des difficultés d'accéder à ce droit", mais c'est notamment pour d'autres raisons. Si le défi de l'élargissement du droit de vote et d'éligibilité au parlement subsiste pour les MRE, si cette question reste non résolue jusqu'à présent, c'est en particulier en raison du travail de sappe des responsables du CCME, qui non seulement n'ont pas mené la réflexion et présenté un avis consultatif à ce sujet pour déterminer les modalités pratiques, mais même, depuis huit ans, une campagne systématique de dénigrement de la demande de l'effectivité des droits politiques des MRE par rapport au Maroc.

Cette méthode qui a fait ses preuves, ces "bonnes pratiques" et cette "expertise" en la matière acquise par le président du CCME, sont transposées au CNDH depuis son cumul de présidence à partir de mars 2011.

Fuite du débat public contradictoire

En effet, l'idée de remplacer pour les MRE, à l'occasion des prochaines élections législatives, la formule très contestable de la procuration (vers le Maroc), par celle du vote électronique vers le Maroc à partir des pays de résidence, n'est pas nouvelle. Le CNDH a déjà défendu cette idée à peine un jour après les dernières élections législatives anticipées, qui ont été organisées au lendemain de l'adoption de la constitution de juillet 2011. On fait référence ici au document publié dès le 26 novembre 2011, intitulé "rapport préliminaire du CNDH sur son observation des élections législatives du 25 novembre 2011".

Avant même d'entamer une analyse et réflexion approfondies appuyées par une véritable concertation en particulier de la société civile MRE, le CNDH qui a le même président que le CCME, proposait dans ce document, s'agissant du vote MRE pour les législatives prochaines, de remplacer la procuration non pas par le vote direct dans les consulats et ambassades du Maroc à l'étranger, mais par le vote électronique ou le vote par

correspondance (vers le Maroc) : « le faible recours à ce mécanisme (de la procuration), incite à réfléchir sur des mécanismes alternatifs pour faciliter la participation des MRE comme le vote électronique ou par correspondance ».

La même suggestion du vote électronique fut reprise à d'autres moments pour "vendre" la recette, la "commercialiser", et notamment dans le cadre du Rapport du CNDH sur la situation des droits de l'Homme au Maroc, soumis au Parlement marocain le 16 juin 2014, lors d'une séance plénière regroupant les parlementaires des deux chambres, en vertu de l'article 160 de la Constitution.

Dans une lecture critique de ce rapport sous le titre "Les MRE et leurs droits politiques occultés par le rapport du CNDH au parlement" (voir « L'Opinion » du 9 au 11 juillet 2014), et par le biais également d'un article en date du 24 octobre 2014 intitulé "alerte au vote électronique des MRE aux élections législatives 2016", nous avions déjà eu l'occasion de montrer que cette formule du vote électronique, tout comme en novembre 2011 la procuration (voir « L'Opinion » du 7 novembre 2011 et "Le Soir-Echos" du 20 novembre 2011) est mise en avant pour écarter et marginaliser à nouveau les MRE.

La procédure du vote électronique pour les MRE à l'occasion des législatives 2016, s'inscrit en effet parfaitement dans le statu quo antidémocratique et dans une lecture régressive de l'article 17 de la constitution, à savoir exclure une nouvelle fois les MRE de l'exercice réel de leurs droits politiques dont ils sont privés depuis des années, empêcher à tout prix les citoyennes et les citoyens marocains expatriés d'être des député(e)s de l'émigration à partir de circonscriptions électorales législatives de l'étranger, contrairement aux décisions progressistes du Roi Mohammed VI, annoncées lors du discours royal fondateur du 6 novembre 2005 et de l'esprit de la constitution avancée de juillet 2011.

Faisant preuve d'arnânie, l'organisation du séminaire a fait en sorte que la proposition du vote électronique (vers le Maroc) pour les MRE lors de l'élection des prochains députés à la Chambre des Représentants, soit confortée, défendue et "survendue" maintenant par un expert international "indépendant". Cela donne à la suggestion plus de crédibilité et évite au même moment aux responsables du CNDH (et du CCME !) d'avoir à affronter le débat public contradictoire et démocratique. Avec l'instrumentalisation du séminaire, la ficelle est trop grosse ! Il s'agit en effet de légitimer en séminaire cette proposition, l'inclure sur cette base dans un nouveau mémorandum du CNDH et la faire prévaloir par la suite aux parlementaires lorsque, à partir des projets de lois gouvernementaux, la législation électorale sera à l'ordre du jour d'ici mai 2016 au plus tard, en la présentant comme l'émanation et le résultat d'une réelle concertation qui a eu lieu au sein même de l'enceinte parlementaire !

Sur ce plan, organiser un débat d'idées sur ce genre de thématiques à la Chambre des Conseillers est une bonne chose en soi, dans le cadre de l'ouverture de l'institution sur son environnement, mais il ne suffit pas simplement d'occuper géographiquement et matériellement cet espace. Encore faut-il réellement impliquer les conseillers parlementaires en les inscrivant avec des exposés en bonne et due forme, alors que les

groupes parlementaires, selon des témoignages concordants, n'ont été avisés que très tardivement, les privant ainsi d'une réelle participation. De même, pourquoi ne pas associer également les groupes parlementaires de la Chambre des Représentants, alors que 3 de ses groupes ont déposé des propositions de lois défendant notamment le vote direct des MRE dans les consulats et ambassades du Maroc à l'étranger pour être à partir de circonscriptions électorales législatives de l'étranger, des députés MRE ?

Le débat se fait aussi avec ceux qui ne partagent nullement le point de vue des responsables du CNDH (et du CCME) en matière notamment de participation et de représentation politique au Maroc des citoyen(ne)s marocain(e)s à l'étranger. Or par sa pratique et ses calculs en utilisant et en instrumentalisant de la sorte l'espace de la deuxième Chambre, la présidence du CNDH cherche en quelque sorte à "damer le pion" aux groupes parlementaires de la première chambre, en allant à l'encontre, voire en combattant leur démarche en faveur de l'exercice effectif de la pleine citoyenneté des MRE, à travers notamment le vote direct dans les consulats du Maroc. La méthode utilisée par le CNDH revient, en fait, à ôter toute raison d'être aux trois propositions de lois de l'USFP, de l'Istiqlal et du PJD ayant pour objet la modification de la loi organique concernant la Chambre des Représentants. Le manque de coordination au sein de ces partis qui ont pourtant aussi chacun un groupe parlementaire au sein de la seconde chambre, fait le reste, d'autant plus que l'information aux parlementaires de la tenue de ce type de séminaire ne se fait qu'à la dernière minute...

Positives récentes encourageantes de certains partis politiques

Ainsi, dernièrement, le député Adil Benhamza, porte parole du Parti de l'Istiqlal, a demandé dans le cadre de l'émission de débat politique "Daif Al Oula", que les propositions de lois déposées au parlement concernant la députation des MRE soient enfin débattues jusqu'à leur terme. Il en est de même de Mohammed Ameer, député USFP et ancien ministre chargé des MRE qui a plaidé, lors de la séance des questions orales au gouvernement du 12 janvier 2016 pour que, aussi bien le gouvernement que la Chambre des représentants, prennent leurs responsabilités en la matière, pour qu'enfin les MRE qui voudraient faire de la politique ici au Maroc, puissent le faire.

De même, à la page 26 du "Projet-Démocratie sociale et enjeux de la modernisation politique au Maroc", qui est le document politique préparatoire à son troisième congrès national (22 au 24 janvier 2016), le Parti Authenticité et Modernité (PAM) qui a un groupe parlementaire dans chacune des deux chambres, s'assigne parmi les objectifs de son action, celui "d'intégrer l'approche des droits humains pour la question de l'émigration à l'ensemble des politiques publiques et en garantissant les droits constitutionnels aux Marocains du monde".

Par ailleurs, pour prendre en considération les attentes des MRE et inclure ces derniers dans le processus de développement multidimensionnel du Maroc, y compris au plan démocratique et politique, le projet de statut du PAM prévoit de réserver un quota de 5% dans toutes les ins-

tanches du parti. Tout comme au plan organisationnel, une commission fonctionnelle permanente chargée des MRE doit figurer au niveau de chaque région du parti (article 19 du projet de statut), ainsi qu'au niveau du conseil national (parlement du parti) selon l'article 33 du projet de statut. Dans cet esprit, quelque 116 délégués MRE provenant de pays où le parti est structuré (France, Italie, Allemagne, Belgique, Pays-Bas, Espagne, Tunisie, USA, pays scandinaves), participent aux travaux de ce congrès national.

Sur ce point précis, précisons également que d'autres partis politiques (Istiqlal, PJD, PPS, MP, RNI, PSU), ont entrepris également des efforts dans la structuration plus ou moins réussie et efficace des citoyennes et des citoyens marocains résidant à l'étranger.

Le PJD qui dirige le gouvernement de coalition en la personne de son secrétaire général Abdelilah Benkirane, a adopté dernièrement quant à lui une position discutable, étant ambivalente. Le communiqué final, publié à l'issue de son congrès national ordinaire, tenu à Salé les 9 et 10 janvier 2016, "réaffirme la position constante et d'appui à la représentation politique des Marocains résidant à l'étranger, en concordance avec les dispositions constitutionnelles."

Certes, on doit reconnaître et prendre acte du fait que le PJD en tant que parti, continue à appuyer la représentation parlementaire des citoyens marocains à l'étranger et que son groupe parlementaire a déposé à la Chambre des députés une proposition de loi tendant à instituer des circonscriptions électorales législatives de l'étranger, couplées avec un quota MRE dans le cadre de la liste nationale. Mais, il n'en reste pas moins que l'on observe une contradiction. En effet, le chef du gouvernement s'oppose pratiquement à l'heure actuelle à la représentation politique des MRE, sous prétexte de problèmes techniques, que les circonstances ne sont pas mûres, mais sans qu'il ne fasse rien au niveau gouvernemental pour que, la volonté politique aidant, les choses mûrissent en préparant notamment les conditions organisationnelles à divers niveaux. Cette position du Conseil national du PJD mérite donc une clarification politique et pratique, sous forme d'initiatives concrètes, voire même des deux groupes parlementaires du PJD, ainsi que du chef du gouvernement, pour éviter que cette position ne soit interprétée en termes de double langage du parti.

Ces quelques exemples parmi d'autres, aussi bien au plan politique qu'au niveau organisationnel, montrent qu'on est bien loin de l'obésion des responsables du CNDH (et du CCME) à vouloir continuer à priver les citoyens marocains à l'étranger de l'effectivité de leurs droits politiques constitutionnels par rapport au Maroc, et que les techniques utilisées par le biais de "séminaires" à travers lesquels on essaie de légitimer et de donner crédit à des mesures antidémocratiques arrêtées d'avance, ne peuvent nous tromper...

Une même logique gouvernementale d'exclusion politique des MRE

Dans le domaine en question, non seulement le gouvernement Benkirane n'a préparé aucun projet de loi permettant la députation des MRE à l'horizon des législatives 2016, en déterminant les modalités concrètes de faisabilité, mais il procède à des manœuvres dilatoires pour empê-

groupes parlementaires, selon des témoignages concordants, n'ont été avisés que très tardivement, les privant ainsi d'une réelle participation. De même, pourquoi ne pas associer également les groupes parlementaires de la Chambre des Représentants, alors que 3 de ses groupes ont déposé des propositions de lois défendant notamment le vote direct des MRE dans les consulats et ambassades du Maroc à l'étranger pour être à partir de circonscriptions électorales législatives de l'étranger, des députés MRE ??

Le débat se fait aussi avec ceux qui ne partagent nullement le point de vue des responsables du CNDH (et du CCME) en matière notamment de participation et de représentation politique au Maroc des citoyen(ne)s marocain(e)s à l'étranger. Or par sa pratique et ses calculs en utilisant et en instrumentalisation de la sorte l'espace de la deuxième Chambre, la présidence du CNDH cherche en quelque sorte à "damer le pion" aux groupes parlementaires de la première chambre, en allant à l'encontre, voire en combattant leur démarche en faveur de l'exercice effectif de la pleine citoyenneté des MRE, à travers notamment le vote direct dans les consulats du Maroc.

La méthode utilisée par le CNDH revient, en fait, à ôter toute raison d'être aux trois propositions de lois de l'USFP, de l'Istiqlal et du PJD ayant pour objet la modification de la loi organique concernant la Chambre des Représentants. Le manque de coordination au sein de ces partis qui ont pourtant aussi chacun un groupe parlementaire au sein de la seconde chambre, fait le reste, d'autant plus que l'information aux parlementaires de la tenue de ce type de séminaire ne se fait qu'à la dernière minute...

Positions récentes encourageantes de certains partis politiques

Ainsi, dernièrement, le député Adil Benhamzapor parle du Parti de l'Istiqlal, a demandé dans le cadre de l'émission de débat politique "Daif Al Oula", que les propositions de lois déposées au parlement concernant la députation des MRE soient enfin débattues jusqu'à leur terme. Il en est de même de Mohammed Ameer, député USFP et ancien ministre chargé des MRE qui a plaidé, lors de la séance des questions orales au gouvernement du 12 janvier 2016 pour que, aussi bien le gouvernement que la Chambre des représentants, prennent leurs responsabilités en la matière, pour qu'enfin les MRE qui voudraient faire de la politique ici au Maroc, puissent le faire.

De même, à la page 26 du "Projet-Démocratie sociale et enjeux de la modernisation politique au Maroc", qui est le document politique préparatoire à son troisième congrès national (22 au 24 janvier 2016), le Parti Authenticité et Modernité (PAM) qui a un groupe parlementaire dans chacune des deux chambres, s'assigne parmi les objectifs de son action, celui "d'intégrer l'approche des droits humains pour la question de l'émigration à l'ensemble des politiques publiques et en garantissant les droits constitutionnels aux Marocains du monde".

Par ailleurs, pour prendre en considération les attentes des MRE et inclure ces derniers dans le processus de développement multidimensionnel du Maroc, y compris au plan démocratique et politique, le projet de statut du PAM prévoit de réserver un quota de 5% dans toutes les ins-

fances du parti. Tout comme au plan organisationnel, une commission fonctionnelle permanente chargée des MRE doit figurer au niveau de chaque région du parti (article 19 du projet de statut), ainsi qu'au niveau du conseil national (parlement du parti) selon l'article 33 du projet de statut. Dans cet esprit, quelque 116 délégués MRE provenant de pays où le parti est structuré (France, Italie, Allemagne, Belgique, Pays-Bas, Espagne, Tunisie, USA, pays scandinaves), participent aux travaux de ce congrès national.

Sur ce point précis, précisons également que d'autres partis politiques (Istiqlal, PJD, PPS, MP, RNI, PSU), ont entrepris également des efforts dans la structuration plus ou moins réussie et efficace des citoyennes et des citoyens marocains résidant à l'étranger.

Le PJD qui dirige le gouvernement de coalition en la personne de son secrétaire général Abdelilah Benkirane, a adopté dernièrement quant à lui une position discutable, étant ambivalente. Le communiqué final, publié à l'issue de son congrès national ordinaire, tenu à Salé les 9 et 10 janvier 2016, "réaffirme la position constante et d'appui à la représentation politique des Marocains résidant à l'étranger, en concordance avec les dispositions constitutionnelles".

Certes, on doit reconnaître et prendre acte du fait que le PJD en tant que parti, continue à appuyer la représentation parlementaire des citoyens marocains à l'étranger et que son groupe parlementaire a déposé à la Chambre des députés une proposition de loi tendant à instituer des circonscriptions électorales législatives de l'étranger, couplées avec un quota MRE dans le cadre de la liste nationale. Mais, il n'en reste pas moins que l'on observe une contradiction. En effet, le chef du gouvernement s'oppose pratiquement à l'heure actuelle à la représentation politique des MRE, sous prétexte de problèmes techniques, que les circonstances ne sont pas mûres, mais sans qu'il ne fasse rien au niveau gouvernemental pour que, la volonté politique aidant, les choses mûrissent en préparant notamment les conditions organisationnelles à divers niveaux.

Cette position du Conseil national du PJD mérite donc une clarification politique et pratique, sous forme d'initiatives concrètes, voire même des deux groupes parlementaires du PJD, ainsi que du chef du gouvernement, pour éviter que cette position ne soit interprétée en termes de double langage du parti.

Ces quelques exemples parmi d'autres, aussi bien au plan politique qu'au niveau organisationnel, montrent qu'on est bien loin de l'obsession des responsables du CNDH (et du CCME) à vouloir continuer à priver les citoyens marocains à l'étranger de l'effectivité de leurs droits politiques constitutionnels par rapport au Maroc, et que les techniques utilisées par le biais de "séminaires" à travers lesquels on essaie de légitimer et de donner crédit à des mesures antidémocratiques arrêtées d'avance, ne peuvent nous tromper...

Une même logique gouvernementale d'exclusion politique des MRE

Dans le domaine en question, non seulement le gouvernement Benkirane n'a préparé aucun projet de loi permettant la députation des MRE à l'horizon des législatives 2016, en déterminant les modalités concrètes de faisabilité, mais il procède à des manœuvres dilatoires pour empê-

cher que le débat lié aux propositions de lois en la matière, déposées de manière séparée à la Chambre des Représentants par des groupes parlementaires (USFP, Istiqlal, PJD) aboutisse positivement. Depuis pratiquement un an, les travaux à ce sujet de la Commission de l'Intérieur de la Chambre des Représentants sont bloqués, le gouvernement ne manifestant pas de réelle volonté politique.

Le plan de travail dont on parle maintenant pour activer le travail législatif des deux chambres du parlement, à quelques mois de la fin du mandat des présents députés, prendra-t-il en considération l'existence des propositions de lois déposées en vue de la représentation MRE à la Chambre des députés, tout comme les quatre autres liées à la mise en place du CCME constitutionnalisé (propositions de lois séparées du PAM, de l'USFP, de l'Istiqlal et proposition commune des quatre partis de la majorité), qui n'ont même pas été inscrites dans l'agenda de la Commission des affaires étrangères à la Chambre des représentants?

Au niveau d'autres responsables institutionnels chargés officiellement de cette thématique, on constate que le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME) persiste dans la non présentation au Roi d'un avis consultatif sur les moyens de faire participer les citoyennes et les citoyens marocains résidant à l'étranger à la vie démocratique du Maroc, pour les faire bénéficier concrètement de leur citoyenneté pleine et entière par rapport au Maroc. Par contre et au même moment, son président utilise cette fois-ci la casquette de président du CNDH pour essayer de contourner cette nécessaire participation politique et représentation parlementaire des MRE à partir des pays de résidence.

C'est à notre sens, une des fonctions essentielles attribuées par le CNDH à ce séminaire présenté comme un simple échange d'idées ou "brainstorming" destiné à mieux préparer les élections législatives marocaines 2016. En revenant à une couverture du séminaire élaborée sur toute une page par le journal "L'économiste" du 20 janvier 2016, sous le titre "Lois électorales : vers un vote électronique pour les MRE" (couverture largement reprise sur le site officiel du CCME), on relève une des propositions "phare" du CNDH, reprise à son compte par un expert international de la Fondation internationale pour les systèmes électoraux : "L'Etat peut prévoir un système de vote électronique ou par téléphone au profit de cette catégorie de Marocains dans des bureaux de vote au niveau des ambassades". Techniquement il a avancé que "plusieurs experts internationaux peuvent accompagner l'Etat en matière de mise en place du processus dédié au vote informatique" (fin de citation de L'économiste).

Une plus-value à relever

A ce stade, tempérons toutefois notre analyse. Reconnaissons que l'exposé "indépendant" n'a pas fait que reprendre à son compte l'idée déjà véhiculée par les responsables du CNDH (et du CCME). L'exposé comporte en effet une plus-value, matérialisée par la proposition du vote des MRE... par téléphone vers le Maroc !!!

Dans le droit fil de cette suggestion, allons plus loin pour instaurer une condition permettant par la même occasion aux opérateurs téléphoniques au Maroc de profiter de cette aubaine,

1,321780

au lieu d'en laisser le bénéfice exclusivement aux opérateurs téléphoniques des pays où résident nos compatriotes.

Notre suggestion est la suivante. La validation du vote par téléphone des MRE nécessitera obligatoirement le passage par la souscription d'un abonnement téléphonique auprès des opérateurs au Maroc, en activant le "roaming" bien entendu. C'est peut-être un peu difficile à expliquer techniquement, mais voilà une occasion en or pour demander à notre humoriste médiatique de préparer d'ores et déjà un spot publicitaire dans ce sens en direction des MRE!

Après Najat Atabou et Faudel sur le mode : "Ici vous êtes chez vous..." (été 2002 à la fin duquel les MRE ont été privés d'élections législatives par le gouvernement Youssoufi), Hassan El Fad saura certainement nous surprendre...

Pour aller de l'avant

1 - Sagissant du dossier des droits politiques par rapport au Maroc des citoyennes et des citoyens marocains résidant à l'étranger, on ne peut dire que ce séminaire du CNDH, constitue une contribution efficiente "pour une législation électorale à la hauteur des exigences constitutionnelles". A ce propos, la formule du vote électronique pour les MRE à l'occasion des législatives 2016, ne constitue nullement une "alternative" judicieuse et crédible face à l'échec cuisant du vote par procuration instauré pour les législatives du 25 novembre 2011. Ce nouveau mécanisme que l'on pare de toutes les vertus, n'est en définitive qu'un nouvel artifice pour vider l'article 17 de la constitution et d'autres dispositions avancées de la constitution de leur substance.

2- La Constitution rénovée de juillet 2011 a besoin d'une interprétation démocratique et ouverte et non pas d'une lecture étriquée et rétrograde, voire même en deçà de l'acquis de la constitution de 1996, qui permettait déjà à travers ses articles 5 et 8, de procéder à l'élection de députés de l'émigration dans des circonscriptions électorales législatives de l'étranger, moyennant bien entendu, l'adéquation du code électoral en la matière. Or ce qui est avancé par certains depuis juillet 2011, c'est que l'article 17 de la nouvelle Constitution ne permet pas ce type d'élections, et que si à l'avenir on veut être des députés MRE à partir des pays d'immigration, il faut impérativement modifier la Constitution de 2011(!). C'est l'interprétation déjà donnée en février 2012 par Driss El Yazami, président du CCME (et du CNDH), en juin 2013 par le juriste Ahmed Ghazali dans le rapport général qu'il a élaboré sur la stratégie nationale du Maroc dans le domaine de l'émigration marocaine à l'horizon 2030 et par d'autres anciens membres de la commission nationale de révision de la Constitution. L'expert de la FISE parlait également au séminaire du 19 et 20 janvier dernier, d'inadéquation au niveau de l'article 17 de la Constitution.

3 - Un dialogue national sur les droits politiques des MRE est à organiser par le parlement marocain, à l'initiative de ses deux Chambres en partenariat étroit avec la société civile MRE et la participation de tous les milieux concernés pour aboutir à des convergences, réellement "à la hauteur des exigences constitutionnelles".

*Universitaire à Rabat, chercheur spécialisé en migration



Royaume du Maroc

15847/27



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
OZEC AL-LEO I-KODH I-SEXAL
Conseil national des droits de l'Homme

AVIS D'APPEL D'OFFRES N°01/2016/CNDH
APPEL D'OFFRES OUVERT
SEANCE PUBLIQUE

Le jeudi 18 février 2016 à 11h00, il sera procédé dans les bureaux du siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sis Parcelle 22, boulevard Riad, salle de réunion 4ème étage - Hay Riad -Rabat à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres ouvert sur offres de prix n°01/2016/CNDH ayant pour objet : Acquisition, installation et mise en service du matériel informatique pour le compte du Conseil national des droits de l'Homme et de ses commissions régionales.

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au siège du CNDH - Service marchés - ou téléchargé sur le portail des marchés publics.

L'estimation des coûts établie par le maître d'ouvrage est fixée à la somme de 501.840,00 dhs TTC (Cinq cent un mille et huit cent quarante dirhams toutes taxes comprises)

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de 15.000,00 dhs (Quinze milles dirhams)

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 26 et 28 du décret n° 2-12-349 précité.

Les concurrents peuvent:

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du CNDH sis à l'adresse ci-dessus;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 25 § A-1 du décret n° 2-12-349 précité, à savoir :

1- Dossier administratif comprenant :

- a) Une déclaration sur l'honneur ;
- b) L'original du récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;
- c) En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant.

2- Dossier technique comprenant :

- a) Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent conformément aux dispositions de l'article 25 §B-1 du décret n° 02-12-349 précité;
- b) Attestations de travaux similaires précisant le nom et la qualité du signataire, délivrées par le maître d'ouvrage qui a bénéficié de ces prestations ou par les hommes de l'art, sous la direction desquels lesdites prestations ont été exécutées. Chaque attestation précise, notamment, la nature des prestations, le montant qui doit être supérieur à ou égal à 500.000,00dhs TTC (Cinq cent milles dirhams toutes taxes comprises), les délais et les dates de réalisation et l'appréciation ;
- c) Cahier des prescriptions spéciales et le règlement de consultation paraphés à chaque page et signés à la dernière page.

3- Dossier de l'offre technique:

Selon le règlement de consultation.

4- Offre financière comprenant :

- a) L'acte d'engagement établi conformément au modèle joint au règlement de consultation;
- b) Le bordereau des prix-détail estimatif établi conformément au modèle joint au règlement de consultation.

www.cndh.org.ma / cndh@cndh.org.ma

« DAYF WA KADIYA » sur MFM Radio **Mohamed Sebbar** : « Il faut élever le débat autour de l'égalité dans l'Héritage... »

DRISS AL ANDALOUSSI · 25 JANVIER 2016

Mohamed Sebbar, Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Mohamed Sebbar, Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

Invité de l'émission « Dayf Wa Kadiya » vendredi dernier sur les ondes de MFM Radio, Mohamed Sebbar, Secrétaire Général du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) apporte son éclairage sur le récent rapport du Conseil sur l'égalité et la parité dans l'Héritage au Maroc. Egalement, Sebbar revient sur les questions de la peine de mort, de la lutte contre le terrorisme et dresse un bilan de la situation des Droits de l'Homme au Maroc. Décryptage.

Egalité dans l'Héritage : Oui, mais...

Le SG du CNDH a déclaré que le rapport sur l'égalité et la parité contient 97 recommandations liées à la précarité de la femme dans plusieurs domaines. Cependant, l'intérêt de certains politiques s'est principalement porté sur la question dans l'Héritage. « Entre l'interprétation des textes religieux et le travail qui doit être mené pour élever le débat autour de cette question à un niveau de recherche et d'effort d'interprétation des savants, le terrain doit être ouvert pour que l'égalité puisse avoir un contenu concret », explique Sebbar. Et d'ajouter que les pratiques ancestrales dans certaines régions du Maroc peuvent enrichir le débat et éviter au pays de ne pas avancer sur le train de l'égalité.

Peine de mort : Aucune exécution au Maroc depuis 3 décennies

La peine de mort est, selon Sebbar une question qui a soulevé un certain nombre d'interrogations au niveau de son efficacité en tant que choix des politiques. Les pays qui ont pratiqué pendant des années la peine de mort n'ont pas pu améliorer la situation et la nature de la délinquance qui mène vers les poteaux de l'exécution. Ceux qui veulent contrer le trafic des drogues via la peine de mort ont rarement fait des progrès dans la lutte contre cette forme suprême de la délinquance. Au Maroc, il y a 105 condamnés à mort dont trois femmes. Sur un plan pratique, notre pays n'a pas procédé à l'exécution des condamnés depuis plus de trois décennies.

Lutte contre le terrorisme : D'abord, lutter contre la précarité sociale et économique

Le travail des instances sécuritaires dans la lutte contre le terrorisme a été salué par le SG du CNDH. « C'est une responsabilité très grande dans un monde où se propagent les tendances à l'extrémisme. Ce dernier est lié à la propagation d'un discours qui qualifie l'autre d'athée et le désigne ainsi comme une

cible à toucher », explique le SG du CNDH. La réponse est globale dans le domaine de la lutte contre ce phénomène. Il faut d'abord, selon Mohamed Sebbar, lutter contre la précarité sociale et économique. En effet, le Maroc a choisi d'aller affronter les disparités dans le monde rural et dans les provinces du sud en mobilisant des moyens financiers importants et surtout une programmation des projets qui doit combler les déficits en matière sociale.

Le Maroc, une référence en matière du respect des Droits de l'Homme

Le Maroc a fait des pas très grands dans le domaine du respect des droits de l'homme et le bilan n'est là et il est pleinement reconnu par les instances internationales. « Nous sommes devenus une référence en matière du respect des Droits de l'Homme mais nous devons développer nos outils de communication extérieure », avance Sebbar. D'après lui, les associations qui vivent sous l'obédience de nos adversaires se voilent la face et ne voient le mal que dans le pays qui fait vraiment des efforts pour s'améliorer.

Par ailleurs, les Droits de l'Homme sont indissociables de la situation de l'atteinte au climat et à l'environnement dans le monde. Les réfugiés climatiques et les situations de précarités que créent les grandes industries émettrices des gaz à effet de serre nous poussent à porter ce débat devant l'opinion publique internationale. Le Maroc sera sous les feux de la lumière en 2016 à l'occasion de la COP 22 et nous devons, selon Mohammed Sebbar, s'investir pleinement pour contribuer aux changements de comportements à l'égard de la planète.

<http://www.challenge.ma/dayf-wa-kadiya-sur-mfm-radio-mohamed-sabbar-il-faut-elever-le-debat-autour-de-legalite-dans-lheritage-63263/>

Travail domestique au Maroc : La majorité parlementaire maintient l'emploi des mineures

25 Janvier 2016

Le projet de loi sur le travail domestique adopté par le gouvernement en mars 2013 est sur le point de voir le bout du tunnel. La majorité au parlement a présenté des amendements mais sans interdire le travail des mineures.

Faisant **fi des avis du Conseil national des droits de l'Homme et du Conseil économique social et environnemental, la majorité à la Chambre des représentants s'achemine vers une adoption à minima du projet de loi 19-12 relatif aux conditions d'emploi des domestiques**. Sur le texte qui devra être voté dans les prochaines semaines, le travail des mineures n'y est pas proscrit, comme avaient appelé de leurs vœux des ONG marocaines et internationales.

En vue d'atténuer les vives critiques d'une partie de l'opinion publique, les députés des quatre partis du gouvernement ont introduit quelques amendements visant à réglementer un secteur anarchique. Ils ont conditionné l'autorisation des bonnes de 16 et 17 ans d'exercer dans les maisons par le consentement par écrit et dûment légalisé à l'arrondissement de leurs parents ou tuteurs. Une mesure qui ne fait qu'effleurer une réalité plus crue, puisque ce sont les petites mineures de 8 à 12 ans qui sont les plus demandées par les employeurs au Maroc.

Un chapelet de bonnes intentions

Les élus de la majorité ont également exigé que le « contrat d'emploi », conclu entre le tuteur de la bonne et son employeur, doit impérativement comprendre une clause sur « une durée de deux ans minimum de formation et de qualification » au profit de la domestique.

Et ce n'est pas tout, ils ont enjoint aux employeurs de se charger des frais d'un examen médical semestriel que les employés entre 16 et 17 ans doivent passer. Les maisons dans lesquelles travaillent ces filles feront par ailleurs l'objet d'une inspection du ministère de tutelle par ses services d'assistance sociale. Les députés du PJD, RNI, MP et PPS ont demandé d'interdire le travail des domestiques mineures pendant la nuit ou de porter des objets lourds. Mais qui sera l'organisme habilité à s'assurer du respect des engagements des employeurs ? La question reste posée.

Le maintien de l'emploi des mineures dans le texte pourrait valoir au Maroc des critiques de l'Organisation Internationale de Travail. Un maintien qui est d'ailleurs contraire à deux conventions de l'OIT. La première porte le n° 182 sur les pires formes de travail des enfants signée en 1999 et que le royaume avait ratifié le 26 janvier 2001. Et la deuxième, n° 138 adoptée en 1973 sur l'âge minimum d'admission à l'emploi et au travail, ratifié par le Maroc le 6 janvier 2000.

<http://www.amaljob.com/actualite-conseils-emploi/Travail-domestique-au-Maroc-La-majorite-parlementaire-maintient-l-emploi-des-mineures-A1982>